24 March 2014

Original: Arabic

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من جمهورية العراق باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

١ – تؤمن الدول العربية بأن امتلاك وحيازة وتطوير الأسلحة النووية لا يحقق السلم والأمن الإقليمي والدولي بل يزيد ذلك من عدم الاستقرار، كما تؤكد على أن الضمان الوحيد لتلافي مخاطر الأسلحة النووية وضمان عدم استخدامها مجددا هو التخلص التام منها.

٢ – وتؤكد أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على العمل المتوازن بين ركائزها الثلاثة (نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية) والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى.

٣ – بالرغم من جهود العديد من الدول المطالبة بتحقيق نزع السلاح النووي ووفاء الدول النووية بالتزاماتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال المواقف الرسمية لهذه الدول النووية تعطي للسلاح النووي مكانة رئيسية في استراتيجياتها الدفاعية، وتبيح لنفسها حق استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير نووية، مخالفة بذلك ما أعلنت عنه بشأن منح ضمانات إيجابية وسلبية إلى الدول غير النووية الأطراف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لإعلاناتها الفردية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقراري مجلس الأمن رقم ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) حول ذات الموضوع.

٤ – ويساور الدول العربية القلق تجاه استمرار الجمود الذي أصاب آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الدولي الوحيد للمفاوضات

الرجاء إعادة استعمال الورق

متعددة الأطراف ذات الصلة بنزع السلاح، وتدعو إلى النظر في إجراءات عملية لإزالة هذا الجمود.

المبادئ

٥ - تؤكد الدول العربية أن مقاصد وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن تتحقق إلا بعد تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمام الدول غير الأطراف إليها كدول غير نووية، وأن التأخر في تحقيق هذا الهدف يعد حجر عثرة أمام تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي.

٦ - كما تذكِّر بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الذي أكدت فيه أن هناك التزاما قائما بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.

٧ - وتعيد الدول العربية التذكير بما ورد في مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ بأن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط والذي يُعد أساس التمديد اللانهائي، بدون تصويت، للمعاهدة، يبقى نافذا لحين تحقيق أهدافه وغاياته.

٨ - وتذكّر أيضا بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ التي أعادت التأكيد على التنفيذ العاجل والكامل للمادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرتين (٣) و (٤-ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون ''مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية''.

٩ - ترحب الدول العربية بالجهود المبذولة للتخفيض الطوعي لأعداد الرؤوس النووية، كما وتؤكد على ضرورة عدم الخلط بين خفض أعداد الرؤوس النووية من ناحية، وجهود نزع السلاح النووي من ناحية أخرى، حيث أن الخفض لا يعني بالضرورة التقدم نحو نزع السلاح النووي.

١٠ - ويساور الدول العربية القلق تجاه سعي بعض الدول النووية إلى تحديث ترسانتها النووية واستحداث أسلحة نووية جديدة مما يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين؛ لذا، تطالب الدول العربية بضرورة احترام مواد وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحين التوصل إلى إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل ونهائي؛ وفي هذا الصدد تذكر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

١١ - وتؤكد الدول العربية على القرارات الصادرة عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورته الـ ٤٠ في كوناكري بجمهورية غينيا خلال الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، التالية: رقم ٤٠/٢٣ س بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ٤٠/٢٤ س بشأن صياغة توافق عالمي جديد حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ٤٠/٢٨ س بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ٤٠/٢٩ س بشأن إدانة النظام الصهيوني لحيازته قدرات نووية لتطوير ترسانة نووية، و ٤٠/٣٠ س بشأن النزع الكامل للأسلحة النووية.

١٢ - وتؤكد الدول العربية على أن المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده عام ٢٠١٢ حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي دعت إليه خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمثل إحدى الخطوات الهامة لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي والمساهمة في أهداف تجنيب العالم مخاطر الأسلحة النووية وتدعيم منظومة عدم الانتشار.

١٣ - كما تؤكد على ضرورة عقد المؤتمر المؤجل حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن على أن يكون ذلك خلال عام ٢٠١٤، وأن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي كله، وأن عدم تنفيذه في موعده يُمثل إخلالا بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها. وفي هذا الإطار، تشير الدول العربية إلى وجود ارتباط مباشر بين عقد المؤتمر في عام ٢٠١٤ وتوصله إلى نتيجة ملموسة من خلال بدء عملية تفاوضية بأجل زمني محدد للتوصل إلى المنطقة الخالية، وبين نجاح مؤتمر مراجعة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ ولجانه التحضيرية. وتذكر الدول العربية، في هذا الصدد، بالموقف التفصيلي الذى تضمنته الورقة الخاصة بالشرق الأوسط المقدمة إلى اللجنة التحضيرية الثالثة.

١٤ - ترحب الدول العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٣٢/٦٨ تحت عنوان ”متابعة الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“ المؤرخ في ٥ من كانون الثاني/ديسمبر عام ٢٠١٣، وبالأهمية التي حظي بها الاجتماع الذي انعقد في ٢٦ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبما يسهم في المضي قدما في تحقيق هدف الإزالة الكاملة والنهائية للأسلحة النووية.

١٥ - تؤكد الدول العربية على أهمية الاجتماع الذي عقد في نياريتا في المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير عام ٢٠١٤ والمعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية وما تم طرحه خلال هذا الاجتماع من عدم قدرة أي من الأطراف على التعامل مع نتائج التفجيرات النووية، سواء عن قصد أو سوء تقدير أو عن طريق الخطأ. كما ترحب الدول العربية بعرض النمسا لاستضافة المؤتمر القادم. تؤكد الدول العربية على أن حيازة الأسلحة النووية أو استخدامها أو التهديد باستخدامها يتناقض مع مبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني.

التوصيات

١٦ - لذا تقترح الدول العربية أن ينظر مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ في التوصيات التالية:

(أ) إعادة التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعد حجر الزاوية لمنظومة منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وضرورة الالتزام بكافة مقتضياتها والعمل على تحقيق عالميتها؛

(ب) حث الدول النووية على اتخاذ إجراءات جادة لتسريع استكمال الخطوات العملية المتفق عليها والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي أعيد التأكيد على بعضها في ''الإجراء ٥'' بالجزء الخاص بنزع السلاح بالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠؛

(ج) التأكيد على دعم مسألة التبكير بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح؛

(د) إعلان الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف تطوير ترساناتها النووية أو استحداث أنواع جديدة منها، لحين إزالتها بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها؛

(هـ) قيام الدول الأطراف، لا سيما الدول النووية، ببذل المزيد من الجهود لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه الجهود الامتثال بالتزاماتها بموجب المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة، بما في ذلك فرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها، وأن ترفض بصورة قاطعة أي مساع أو مبادرات لإضفاء صفة الشرعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف بالمعاهدة، مما سيترتب عليه التعجيل في انهيار منظومة عدم الانتشار كاملة؛

(و) إعادة التأكيد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتسهيل دخولها حيز النفاذ، وذلك من خلال تصديق الدول التي لم تقم بذلك بعد وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يقع عليها مسؤولية أساسية في هذا الشأن؛

(ي) دعوة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقا لقرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، لوضع برنامج عمل شامل ومتوازن يشمل البدء في التفاوض على:

- اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها لنزع السلاح النووي وللتخلص التدريجي من الأسلحة النووية، وفق برنامج زمني محدد بما يفضي إلى إزالة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها؛
- حظر المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، يشمل الإنتاج المستقبلي ويعالج مسألة المخزون المتراكم من هذه المواد لدى الدول التي تحتفظ بأسلحة نووية حتى لا يتم تغليب منظور منع الانتشار على حساب نزع السلاح؛
- ترتيبات دولية تمنح الدول الأطراف غير النووية ضمانات أمنية تعاقدية غير مشروطة وذات إلزامية قانونية بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول النووية الخمس، وذلك لحين الإزالة الكاملة والشاملة لتلك الأسلحة.